International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي: أثر البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

محمد عبد الله زيني
طالب ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
Mhd5858@hotmail.com

باسل ياسر بليله
أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
bbalila@kau.edu.sa

المستخلص

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى تحليل تأثير كلاً من السياسة المالية والسياسة النقدية على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل خلال الفترة من 1999 إلى 2022. بالنسبة للسياسة المالية، تم التركيز على الإنفاق الحكومي فقط دون التركيز على الضرائب كأداة للسياسة المالية ذلك أن الضرائب لم تكن تُستخدم كأداة للسياسة المالية في المملكة معظم فترة الدراسة. أما بالنسبة للسياسة النقدية، فقد تم التركيز على العرض النقدي فقط دون التركيز على سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية ذلك أن البنك المركزي السعودي، بسبب اتباعه سياسة سعر الصرف الثابت، يحدد سعر الفائدة تبعاً للاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبالتالي تخسر هذه الأداة النقدية جزءاً من فعاليتها واستقلاليتها. من جهة أخرى، زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو عرض النقود سوف يؤثران على معدل البطالة والتضخم. لذلك، تم تحليل أثر هذين المتغيرين على النمو الاقتصادي إلى جانب الإنفاق الحكومي والعرض النقدي. اعتمدت هذه الدراسة على منهج الاقتصاد القياسي في استخدام السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال توظيف تحليل الانحدار. وقد أظهرت نتائج النموذج التطبيقي أن هناك علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وعلاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي في المملكة، بينما تبين عدم تحقق معنوية أثر العرض النقدي والتضخم على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. تأتي هذه النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية والأبحاث الاقتصادية التطبيقية والتي مفادها أن الدول التي تتبع سياسة سعر الصرف الثابت تخسر فعالية سياستها النقدية، في حين تكون سياستها المالية أكثر فعالية. أخيراً، أوصت الدراسة بتوخي الحذر في الإفراط في استخدام سياسة الإنفاق الحكومي لأنها تعتبر سلاح ذو حدين، فارتفاع معدل الإنفاق

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

الحكومي من شأنه رفع معدلات النمو وخفض معدل البطالة من جهة، لكنه من الجهة الأخرى يرفع معدلات التضخم ومعدل الدين العام إن لم يكن للحكومة احتياطيات كافية لتغطية العجز في الموازنة العامة. وعليه، فإنه من الضروري أن ينخفض الاعتماد على الإنفاق الحكومي وذلك بتنويع مصادر الدخل وخلق قاعدة إنتاجية عريضة تزيد من فرص العمل وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، العرض النقدي، البطالة، التضخم، السياسة النقدية، السياسة المالية.

Fiscal Policy, Monetary Policy, and Growth: The Impact of Unemployment and Inflation on Growth in Saudi Arabia

Muhammad Abdullah Zaini
Master's student, Department of Economics, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
Mhd5858@hotmail.com

Basel Yasser Balila
Assistant Professor, Department of Economics, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
bbalila@kau.edu.sa

ABSTRACT

This paper uses time-series regression analysis to investigate the long-run effect of fiscal and monetary policies on economic growth in Saudi Arabia from 1999 to 2022. Regarding fiscal policy, we focus on government spending and exclude taxes because the latter had not been used in the Kingdom as a fiscal tool during most of the study period. For monetary policy, we focus on money supply (i.e., open market operations) and exclude interest rate, because by following a fixed-exchange-rate policy to the US dollar, the Saudi Central Bank has lost some of its monetary independence to the Federal Reserve when it comes to setting interest rates. Our results show a statistically significant positive impact of government spending on economic growth and a statistically significant negative impact of unemployment on economic growth in the long run. Also, we find the effect of

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

money supply and inflation on economic growth in the long run to be statistically insignificant. These results are consistent with economic theory and empirical research which show countries that follow a fixed-exchange-rate policy usually lose the effectiveness of their monetary policy. Finally, we recommend taking extra care not to overuse government spending as the only tool for growth: on one hand, government spending boosts growth and lowers unemployment, but on the other, it fuels inflation and increases the national debt if it happens to be deficit spending. Therefore, it is important for Saudi Arabia to be less dependent on government spending by diversifying its income resources, creating jobs in the private sector, and creating a stable and attractive business environment for domestic and foreign investments.

Keywords: Economic Growth, Government Spending, Money Supply, Unemployment, Inflation, Fiscal Policy, Monetary Policy.

المقدمة

تسعى الدول جميعها إلى تحقيق أهدافها في كافة المجالات المتعلقة بالتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو التعليمية أو البيئية من أجل الارتقاء بالرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة، وتواجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها العديد من المشاكل مثل مشكلة البطالة والتضخم وضعف القدرات الإنتاجية والتصنيعية، وتعد البطالة أحد أهم المشكلات التنموية التي تعترض طريق الدولة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة، وذلك لأن الدولة التي تعاني من تزايد معدل البطالة بها تعاني بالضرورة من نقص مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بها، والذي يعد المؤشر الأساسي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية، كما أن للبطالة العديد من التأثيرات السلبية على العاملين في الدولة سواء من الناحية الاقتصادية من حيث انخفاض نصيب الفرد من الناتج أو من حيث انخفاض القدرة الشرائية لهم أو من حيث عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لهم، وبالتالي تؤدي إلى مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية الخطيرة مثل الاكتئاب والانتحار والجرائم المجتمعية مثل السرقة وربما القتل، وذلك لعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم بسبب تزايد أعداد العاطلين في الدولة.

يعد معدل التضخم أحد أهم الموضوعات التي تحتل أهمية لدى كل الأفراد والمؤسسات في المجتمع لما له من تأثيرات جوهرية على العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الإنتاج والاستهلاك والاستثمار

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

والبطالة والنمو الاقتصادي، وغيرها من المتغيرات الأخرى، كما أن له العديد من الآثار على مستويات الرفاهة الاقتصادية للأفراد ومستويات الربحية والتنافسية للمؤسسات ومستويات التنمية والنمو الاقتصادي للدول؛ ولذلك تزايدت أهمية دراسة تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الدولة لأنها تبين بشكل عام مدى تأثير التضخم على الحالة الاقتصادية في الدولة ككل بما فيها من أفراد ومؤسسات؛ ولذلك يهدف هذا البحث على دراسة وتحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

توجد الكثير من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية التي يتم الاستعانة بها من أجل تحديد معالم التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي في الدولة، والذي يعد المؤشر الشامل للحالة الاقتصادية للدولة؛ وذلك لأن النمو الاقتصادي للدولة من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعني تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية الأخرى بالدولة، فنمو الناتج المحلي الإجمالي يعني زيادة الناتج، وهو ما يصاحبه زيادة في التوظف وزيادة مستويات الدخول، ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج وتوجه الدولة نحو مزيد من التنمية الاقتصادية المتحققة على أراضيها، وهو ما يصاحبه تغيرات اقتصادية وبيئية واجتماعية وتكنولوجية، ومن ثم توجه الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

تشهد المملكة العربية السعودية العديد من التطورات الاقتصادية نتيجة الجهود المستمرة والمتواصلة التي يتم تنفيذها طبقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة من خلال تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من الأهداف الأخرى؛ وذلك من خلال الاهتمام المتزايد بتشجيع الإنتاج والاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية للوصول إلى أفضل أداء للمملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية المستدامة، وتؤثر هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالضرورة على معدلات البطالة والتضخم وبالتالي التأثير النهائي على مستوى النمو الاقتصادي المتحقق في المملكة عبر الزمن.

في السياق فإن تأثير التضخم والبطالة كعوامل اقتصادية تعد واضحة بالسلب أو الايجاب على النمو الاقتصادي في أي دولة؛ ذلك يتوقف على ارتفاع معدلات التضخم والبطالة او انخفاض معدلاتها، وهو ما تحاول هذه الدراسة التطرق له وتوضيح أثر التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

تتناول الدراسة الحالية موضوع ذو تأثير كبير على الاقتصاد، حيث تعتبر عوامل البطالة والتضخم ذو تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وهي عوامل تتأثر بها الكثير من الاقتصاديات حول العالم؛ لذا تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس:

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

ما هو أثر البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1999م لغاية 2022م؟

أسئلة الدراسة

1. هل للبطالة أثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
2. هل للتضخم أثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
3. هل للإنفاق الحكومي أثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
4. هل للعرض النقدي أثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة

1. ليس للتضخم أثر معنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.
2. ليس للبطالة أثر معنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.
3. للعرض النقدي أثر محايد على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي في المدى الطويل.
4. للإنفاق الحكومي أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.

أهداف الدراسة

1. التعرف على مدى تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.
2. التعرف على مدى تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.
3. التعرف على علاقة الارتباط بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي في المدى الطويل.
4. التعرف على علاقة الارتباط بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي في المدى الطويل.

أهمية الدراسة

لا شك في أن للدراسة أهمية جوهرية وفائدة علمية أكاديمية في تسليط الضوء على التضخم والبطالة بالمملكة العربية السعودية بشكل عام، كما تقدم عرض عن معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الممتدة من 1999م لغاية 2022م وتقدم معلومات علمية عن أثر التضخم

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

والبطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لذات الفترة، وبالتالي يرى الباحثين أن أهمية هذه الدراسة تتمحور على المستوى النظري والمستوى التطبيقي على النحو التالي:

(أ) الأهمية النظرية

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في كونها تتضمن دارسة وتحليل أهم ثلاث متغيرات اقتصادية تتمثل في التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، حيث أن لكل متغير من هذه المتغيرات العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية؛ بالإضافة إلى اهتمام وتركيز الدراسة على مجموعة الآثار المختلفة لكل من التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأساسي للدراسة، حيث توجد آثار مباشرة للبطالة والتضخم في الدولة على النمو الاقتصادي بها.

(ب) الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في كونها تسعى إلى تحليل تأثير كل من التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؛ وبالتالي فإن تلك الأهمية التطبيقية تساعد بصورة جوهرية في بيان أهمية تطورات التضخم والبطالة في المملكة العربية السعودية وتأثير هذه التطورات على النمو الاقتصادي المتحقق في المملكة وبالتالي يمكن من خلال الوصول إلى تلك النتائج تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات المختلفة التي يتم اتخاذها من قبل صانعي السياسات ومتخذي القرارات في المملكة العربية السعودية وتحسين جودة تلك القرارات في تحقيق الأهداف المختلفة.

حدود الدراسة

1. حد الموضوع: أثر البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. الحدود المكانية: العمل من خلال الجانب التطبيقي للدراسة على تحليل التطور الكمي لمستويات التضخم والبطالة بالإضافة الى عرض النقود، الإنفاق الحكومي، وقياس أثرها على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1999م لغاية 2022م في المملكة العربية السعودية.
3. الحدود الزمنية: سيتم إجراء الدراسة خلال العام 1445هـ -2023م.

مصطلحات الدراسة

- النمو الاقتصادي: يشير النمو الاقتصادي إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعبر عن القيمة السوقية لما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية يتم تقديمها في الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، حيث كلما تزايد مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الدولة كلما تحسن معدل النمو الاقتصادي فيها، (البطراني، 2021، 548).

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

- التضخم: يشير التضخم في الدولة إلى ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي يشهد صفة الاستمرارية وهو ما يعني وجود العديد من التطورات التي تحدث في معظم أسعار السلع والخدمات النهائية والتي تؤدي إلى حدوث مستويات ارتفاعات ملحوظة في مستويات الأسعار، (الغايش 2023، 36).
- البطالة: توجد العديد من التعريفات المقدمة إلى البطالة والتي منها تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة على الحالة التي تعبر عن الفرد الذي فوق سن معين ولا يعمل في ظل قدرته على العمل ورغبته في العكل وبحثه عن العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنه في النهاية لا يجد فرص عمل، وبالتالي فإن البطالة تشير إلى حالة عدم قيام الفرد بأي عمل في ظل الظروف الطبيعية التي يمكن أن تتوافر أمام الأفراد الآخرين العاملين، حيث تتوافر الرغبة والقدرة والبحث المستمر عن العمل ولكنهم لا يجدون فرصة العمل المناسبة، (العجمي، 2023، 248).

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الإطار النظري والذي يشمل الأدبيات المتعلقة بمحاور هذه الدراسة والمتمثلة في البطالة والتضخم في المملكة العربية السعودية ومن ثم يتناول أيضاً الأدبيات النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ومن ثم يتطرق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

أولا/ البطالة:

مفهوم البطالة:

تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، الراغبين في العمل، والباحثين عن العمل لكنهم لا يجدونه؛ وذلك خلال فترة الاستناد، والمقصود بها هي تلك الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع، أو أسبوعين" (داوود،2010: 183)، كما تعرف البطالة على أنها حالة الاقتصاد التي يكون فيها هناك أعداد من الأفراد الذين هم في سن العمل ويقبلون مستوى الأجر السائد في العمل ويبحثون عن العمل بصورة متواصلة ويستطيعون العمل، ولكنهم لا يجدون أي فرصة عمل خلال فترة زمنية معينة. وبناءً على التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها الحالة التي تنبثق عن وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، والراغبين فيه، والباحثين عنه والموافقين على العمل بالأجر السائد، لكنهم لا يجدونه، وذلك في مجتمع ما لفترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة، والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع وعدم استغلال موارده بشكل كفؤ.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

أسباب البطالة في الدولة:

تتعدد وتتنوع الأسباب التي تؤدي إلى تزايد معدل البطالة في الدولة، والتي يمكن ذكرها في الآتي (عبدالحميد، 2023،578-581) و(نجاح،2018،43-45):

1-التطور التكنولوجي: يعد التطور التكنولوجي أحد الأسباب الأساسية لتزايد البطالة، وذلك لأن معظم التطورات التكنولوجية تؤدي إلى استحداث أدوات رأسمالية جديدة توفر في استخدام عنصر العمل، كما أن هذه التطورات التكنولوجية تؤدي إلى تحويل معظم الصناعات من صناعات كثيفة العمل إلى صناعات كثيفة رأس المال.

2-التقلبات الاقتصادية في الدولة: تعد التقلبات الاقتصادية في الدولة أحد الأسباب الأساسية المؤدية لتزايد معدل البطالة في الدولة، حيث أنه على سبيل المثال ما ترتب على جائحة كورونا في عام 2020 من ركود اقتصادي أدى إلى توقف معظم الشركات عن الإنتاج أو القيام بتخفيض إنتاجها، وهو ما أدى إلى تسريح العديد من العمالة، ومن ثم تزايد معدل البطالة في معظم دول العالم.

3-انخفاض مستويات الأجور: تعد مستويات الأجور المنخفضة أحد أسباب تزايد معدل البطالة؛ وذلك لأن الفرد يفضل حالة البطالة عن حالة العمل بأجر منخفض لا يلبي احتياجاته الأساسية، وهو ما ينتشر في مستويات الأجور التي تقدمها شركات ومصانع القطاع الخاص، والتي تتطلب من العامل المزيد من الجهد المبذول بمستوى أجر منخفض، وهو ما يفسر تفضيل الكثير للعمل في القطاع الحكومي دون القطاع الخاص.

4-عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل ومهارات الأفراد: يواجه سوق العمل مشكلة جوهرية في أن متطلباته الأساسية من مهارات وخبرات وكفاءات للقيام بالعمل في المنظمة لا تتوافق مع المهارات التي تتوافر لدى الأفراد، ومن ثم يظل الأفراد في حالة بطالة، وقد تلجأ المنظمات إلى استقطاب خبراء من خارج الدولة، وخاصة في الأعمال الفنية والدقيقة.

أسباب أخرى: توجد أسباب أخرى للبطالة مثل زيادة عدد السكان في الدولة وزيادة عدد الوافدين للدولة، وعدم ربط التعليم بسوق العمل، والتقلبات الموسمية في الأنشطة الزراعية والسياحية والخدمية وغيرها من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى زيادة معدل البطالة في الدولة.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

أنواع البطالة:

هناك عدة أنواع للبطالة، من أهمها (العجمي، 2023،251-249):

1. البطالة الاحتكاكية: وفي البطالة التي تحدث نتيجة ترك الأفراد لأعمالهم والبحث عن أعمال أخرى، حيث أن هذه الفترة في حالة بطالة احتكاكية.
2. البطالة الهيكلية وهي البطالة التي تحدث بسبب عدم مناسبة الوظائف للمهارات الموجودة لدى الأفراد أو نتيجة التغيرات التكنولوجية وتغيرات أذواق العملاء بحيث تحتاج منتجات جديدة لا يستطيع الأفراد الحاليين إنتاجها بما يتوافر لديهم من مهارات.
3. البطالة الدورية: وهي البطالة التي تحدث بسبب دورة الأعمال والتقلبات الاقتصادية في الدولة مثل حالات الانتعاش الاقتصادي والرواج والركود والكساد، حيث تتزايد البطالة في أوقات الانكماش والركود وتنخفض في أوقات النمو والرواج.
4. البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، وذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به.
5. البطالة الإجبارية :هي الحالة التي ترغم العامل على ترك عمله، رغم انه راغب فيه وقادر عليه، وقابل بمستوى الأجر السائد. مثال تسريح العمال وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد، كما أن البطالة الإجبارية يمكن أن تأخذ شكل البطالة الدورية.
6. البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تحدث بسبب وجود مواسم في النشاط مثل أنشطة الزراعة والسياحة وغيرها من الأنشطة الأخرى.
7. البطالة الطبيعية :تشمل البطالة الطبيعية كل من البطالة الهيكلية، والبطالة الاحتكاكية عند مستوى العمالة الكاملة، حيث يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن معدل البطالة الطبيعي يسود فقط عند مستوى التشغيل الكامل، وعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل، فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يكون معدل البطالة السائدة أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش الاقتصادي فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي
8. البطالة المقنعة: وهي البطالة التي تحدث بسبب وجود أفراد في أعمال وليس لديهم إنتاجية حقيقية أي أنهم بمثابة عمالة فائضة عن احتياجات النشاط.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

آثار البطالة:

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الآتي (نجاح، 2018،43-45):

1. زيادة مستوى البطالة يعني ضياع جهود الأفراد العاطلين عن العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج في الدولة.
2. زيادة مستوى البطالة يعني ضياع الاستثمار في الأفراد من تعليم وتدريب طوال سنوات حياته.
3. زيادة مستو ى البطالة يؤدي إلى تزايد مستويات الفقر نتيجة عدم توافر مستويات دخول في حالة البطالة.
4. زيادة مستوى البطالة يعني تدني مساهمة الأفراد في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة.
5. زيادة مستوى البطالة يعني احتمالية أكبر في الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تواجه الأفراد في حياتهم.
6. زيادة مستوى البطالة يعني احتمالية أكبر في انتشار الجرائم المجتمعية مثل السرقة والاختلاس والاكتئاب والانتحار وغيرها من الجرائم الأخرى في حق نفسه وفي حق الغير.

آراء المدارس الفكرية المختلفة حول البطالة:

توجد العديد من التفسيرات النظرية للبطالة في النظريات الاقتصادية المختلفة والتي يمكن بيان أهمها على النحو التالي، (بوزار وكسيرة، 2022، 40-45):

التفسير الكلاسيكي للبطالة: تم الاعتماد بصورة أساسية على قانون ساي بحدوث التوازن التلقائي وعدم وجود أزمات في جانب الطلب أو العرض إلا ويتم التخلص منها، عن طريق الافتراض بوجود مرونة في الأسعار والأجور والتي تعمل بصورة فعالة على التغلب على كافة أوجه القصور والضعف على حالات عدم التوازن التلقائي ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بالإضافة إلى أن حالات الكساد التي يتم فيها تزايد معدل البطالة يتم التغلب عليها من خلال مرونة الأسعار والأجور في ظل المدرسة الكلاسيكية، حيث تنخفض تلك الأسعار والأجور وهو ما يؤدي لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على العمل وزيادة التوظف والوصول إلى مستويات أعلى من التوظف وانخفاض معدل البطالة.

التفسير الكينزي للبطالة: اعترف كينز بوجود بطالة إجبارية وعدم حدوث التوازن التلقائي كما في الكلاسيك، حيث أكد على وجود جمود في مستويات الأجور نحو التخفيض نتيجة وجود نقابات عمال قوية وسياسات حكومية رادعة، وذلك فإن كينز غير من مفهوم البطالة من بطالة اختيارية إلى بطالة إجبارية وأهمية التعامل مع البطالة من خلال سياسات التدخل الحكومي الفعالة في ظل أوقات الركود وتزايد معدلات البطالة.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

التفسير النيوكلاسيكي للبطالة: أكد أيضاً الفكر النيوكلاسيكي على عدم وجود بطالة إجبارية وذلك نتيجة جود أيضاً آلية التوازن التلقائي ولكن بدرجة أقل مما هو عليه الحال في ظل التفسير الكلاسيكي، حيث أنه في حالة حدوث مرونة في الأسعار والأجور نحو الارتفاع ولكن عدم المرونة في الأسعار والأجور نحو الانخفاض فإنه يمكن تقديم المعالجة الفعلية لزيادة البطالة بصورة جزئية في ظل تقديم السياسات الاقتصادية الفعالة التي يتم من خلالها معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على البطالة ومعالجة الأسباب الأساسية والفرعية المتسببة في حدوث البطالة.

التفسير النقدي للبطالة: يؤكد ذلك التفسير على وجود معدل بطالة وحيد يتوافق مع الاستقرار النقدي والسعري في الدولة؛ وأنه عند القيام بتخفيض معدل البطالة فإن هذا يؤدي إلى التسريع من معدل التضخم ولذلك فإن التفسير النقدي يؤكد على أن معالجة البطالة لا يأتي إلا من خلال وجود معدل تضخم أعلى عبر الزمن.

ثانيا/ التضخم:

مفهوم التضخم:

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار وبالتالي فهو يعبر عن مستوى التغير في مستويات الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة ويمكن معرفة هذا التغير بطرق متعددة مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومكمش الناتج المحلي الإجمالي على أساس أنهما أكثر مقياسين في الاستخدام (بن زروق، 2021، 4).

أسباب التضخم:

نشأ التضخم بفعل عدة عوامل اقتصادية مختلفة من خلال التأثير المشترك في بعضها البعض، ويمكن إيجاز أسباب التضخم من خلال أربعة أسباب أشار إليها كل من (عبدربه،2013: 176) حسب ما يلي:

1. تضخم بسبب الطلب: حيث ينشأ عن ارتفاع حجم الطلب والذي لا يصاحبه زيادة في العرض من السلع والخدمات، ما يسبب ارتفاع في الأسعار .
2. تضخم بسبب التكاليف: ينشأ هذا النوع بسبب زيادة التكاليف التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية، كمساهمة إدارات الشركات في زيادة الدخل لمنسوبيها من العاملين خصوصاً الذين يعملون في خط الإنتاج، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مختلف مراحل الدورة الإنتاجية (تخزين، استغلال، توزيع).
3. تضخم ناتج من تغيرات كلية في الاقتصاد الوطني على تركيبة الطلب الكلي: سواء كان مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، إذ تكون الأسعار قابلة للزيادة وغير قابلة للهبوط على الرغم من انكماش الطلب.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

4. تضخم ناتج عن الحصار الاقتصادي للدول الأخرى: حيث ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، مما يساهم في زيادة معدلات التضخم الذي يتجلى في انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.

أنواع التضخم:

توجد تصنيفات متعددة للتضخم وذلك على النحو التالي، (الغايش، 2023، 36)، (رحومة والصالحي،2019: 116-117):

1. التضخم المرغوب: وهو الذي تكون فيه نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار أقل من (2 %)، مما يدفع المنتجين على زيادة الإنتاج للمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة.
2. التضخم الزاحف: يشير إلى ارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار وعلى فترات زمنية طويلة ولذلك تم تسميته بالزاحف الذي يزحف ببطء ويحتاج لزمن أطول للوصول إلى النقطة المحددة.
3. التضخم الجامح :هو على عكس الزاحف، حيث تكون الزيادات في مستويات الأسعار كبيرة وعلى فترات زمنية قصيرة وبالتالي معدلات تضخم كبيرة جداً.
4. التضخم المكبوت: وهو التضخم غير الظاهر نتيجة اتخاذ الحكومة إجراءات متعددة يتم من خلالها الحد من ظهور التضخم مثل ما تقدمه الحكومة من دعم للسلع التموينية.
5. التضخم من جانب الطلب :وهو التضخم الذي يكون سببه الأساسي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات
6. التضخم من جانب العرض: وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل والتسويق الخاصة بالمنتجات التي تقدمها الشركات في الأسواق.
7. التضخم المستورد :وهو التضخم الذي ينتج بسبب ارتفاع الأسعار في داخل الدولة نتيجة ارتفاع أسعار ما تم استيراده من السلع والخدمات في الدول الأخرى وبالتالي تم استيراد التضخم من الخارج.

آثار التضخم:

توجد مجموعة متنوعة من آثار التضخم والتي تتمثل في الآتي، (طه، 2021، 6-8):

1. ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي المزيد من الضغوط الاقتصادية على الأفراد والمؤسسات.
2. انخفاض قيمة النقود الحقيقية نتيجة شراء سلع وخدمات أقل بكميات نقود أكثر.
3. انخفاض الحافز على الاستثمار نتيجة التخوف من زيادة التكاليف والأعباء المصاحبة للتضخم.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

4. استفادة المقترضين والإضرار بالمقرضين نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية للقروض وقت سدادها.

5. تزايد معدلات الفقر نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية لمستويات الدخول في الدولة.

6. آثار أخرى سلبية على الأفراد والمؤسسات في الدولة.

آراء المدارس الفكرية المختلفة حول التضخم:

توجد مجموعة متعددة من الاتجاهات النظرية التي تفسر التضخم باعتباره أحد المتغيرات أو الظواهر الاقتصادية التي لها الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وذلك على النحو التالي (عبدالمجيد والحيطي، 2023، 8-10):

النظرية الكمية للنقود: وهي تلك النظرية التي قامت بتفسير التضخم على أنه تضخم الطلب، حيث أنها قامت بتفسير التضخم على أنه ظاهرة نقدية، حيث تم التعامل مع النقود على أنها سلعة من السلع مثل بافي المعادن وأنها تتأثر بعوامل الطلب والعرض، وقد تم التأكيد على العلاقة بين كمية النقود والأسعار بواسطة جان بودان في البداية، والذي أكد على أن الإفراط في عرض النقود يؤدي زيادة الطلب وبالتالي حدوث زيادة في الأسعار وارتفاع التضخم النقدي.

النظرية الكينزية: تفسر النظرية الكينزية التضخم من منظور الطلب، حيث أنها تقوم على أساس تفسير التضخم من خلال نظرية فائض الطلب أو جذب الطلب، حيث يتم تفسير التضخم من خلال زيادة الإنفاق الكلي، حيث أن الطلب الكلي يؤدي للمزيد من الضغط على الأسعار وبالتالي حدوث معدلات تضخم أعلى، وتستمر تلك العلاقة بشكل أساسي في الأجل الطويل في حالة الوصول إلى التوظف الكامل أكثر منها في الأجل القصير.

النظرية النقدية الحديثة: تفسر التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن حالة الاختلال ما بين الطلب والعرض من النقود، حيث يؤكدون على أن زيادة عرض النقود بصورة أكثر من الطلب على النقود يؤدي ذلك إلى زيادة مستويات الأسعار على اعتبار أن تأثيرات طلب وعرض النقود تؤثر مباشرة في التوازن النقدي.

النظرية الهيكلية: تفسر النظرية الهيكلية التضخم من خلال وجود تغيرات جوهرية في الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث أن الاقتصاد يتغلب على العوائق الهيكلية التي تؤثر في تطور ونمو الاقتصاد القومي وبالتالي التأثير على معدلات التضخم في الدولة مثل تغيرات عدد ونمو السكان وتغيرات الهيكل الإنتاجي في الدولة وغيرها من التغيرات الأخرى.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

ثالثا/ النمو الاقتصادي:

مفهوم النمو الاقتصادي:

يشير النمو الاقتصادي إلى ارتفاع القدرة الإنتاجية للدولة وذلك من خلال تحسن وارتفاع إنتاج السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة في الغالب تكون سنة وذلك في ظل استبعاد آثار التضخم الاقتصادي على حسابات النمو، ويشير النمو الاقتصادي أيضا إلى ذلك التغير السنوي الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والذي يتم التعبير عنه بالقيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة في الغالب سنة بواسطة عناصر الإنتاج الوطنية والأجنبية على أراضي الدولة، وبالتالي فإن كافة العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تؤثر بالضرورة على النمو الاقتصادي المتحقق في الدولة، وأن كل التغيرات والتطورات التي يترتب عليها تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعني بالضرورة تغير في معدل النمو الاقتصادي المتحقق بالدولة وذلك على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المؤشر لحساب النمو الاقتصادي (الراشد، 2015، 726-725).

أنواع النمو الاقتصادي:

توجد مجموعة متعددة من أنواع النمو الاقتصادي، ولكن أكثر ثلاثة أنواع أساسية للنمو الاقتصادي تتمثل في الأنواع التالية (عبد الباسط، 2016، 6-7):

1. النمو الاقتصادي التلقائي: يطلق عليه أيضاً بالنمو الاقتصادي الطبيعي، وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني دون أن يكون هناك تدخل من جانب الحكومة، حيث يعمل المنتجون على زيادة الإنتاج والعرض الكلي للوفاء بزيادة الطلب الكلي وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين مستويات الإنتاج وزيادة التراكم الرأسمالي بما يؤدي في النهاية إلى حدوث النمو الاقتصادي بشكل تلقائي نتيجة قوة العرض والطلب في السوق دون أن يكون هناك تخطيط والتدخل من جانب الحكومة في النشاط الاقتصادي.
2. النمو الاقتصادي العابر: وهو ذلك النمو الذي يأخذ صفة المؤقت، حيث أنه لا يستمر ولا يستقر عبر الزمن وإنما يحدث بسبب وجود مجموعة من العوامل الطارئة التي ساهمت في حدوثه والتي في الغالب تكون بسبب عوامل خارجية غير محددة في الخطط الاقتصادية على سبيل المثال ارتفاع الإيرادات النفطية الخاصة بالدول نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي أو ارتفاع أسعار المواد الخام التي تقوم بتصديرها الدولة وغيرها من الأمثلة الأخرى التي تؤدي إلى وجود أسباب خارجية طارئة ساهمت في حدوث النمو الاقتصادي العابر دون أن يكون هناك تخطيط مسبق من جانب الدولة.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

3. النمو الاقتصادي المخطط: وهو ذلك النمو الاقتصادي المستهدف حيث تستهدف الدول تحقيقه بناء على مجموعة من الخطط الاقتصادية المحددة والسياسات المرسومة والقرارات المتخذة من أجل الوصول إلى هذا النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة وصاحبها في الغالب القيام بالعديد من المشروعات الاقتصادية التنموية وبالتالي فهو نمو مخطط ومستهدف من جانب الدولة.

العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي:

توجد مجموعة متعددة من المحددات والمصادر التي يتم من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي ويتمثل أهم تلك المصادر على النحو التالي (إسماعيل وآخرون، 2022، 1-2):

1. مصدر العمل والموارد البشرية: يعد العمل والموارد البشرية أحد أهم المدخلات التي يتم الاعتماد عليها في القيام بالعملية الإنتاجية، حيث أن النمو الاقتصادي يتأثر بإعداد العاملين ومستويات المهارات والتخصصات والكفاءات والقدرات البشرية الخاصة بهذه الموارد البشرية في العملية الإنتاجية وبالتالي كلما تزيد إعداد العاملين ومستوى المهارات والخبرات والكفاءات والقدرات الخاصة بهم أدى ذلك إلى تحسن مستويات الإنتاج وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدولة ومن ثم تحسن النمو الاقتصادي المتحقق عبر أراضي هذه الدولة .
2. مصدر الموارد الطبيعية: يعتمد النمو الاقتصادي في الدولة بشكل أساسي على حجم الموارد الطبيعية المتوفرة داخل أراضيها، حيث أنه لا شك في أن توافر النفط والغاز الطبيعي والمياه والثروة الحيوانية والسمكية والنباتية وغيرها من الموارد الطبيعية من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدولة وتؤثر تأثير مباشر وجوهري في قدرة الدولة على تحقيق التطور المستمر في النمو الاقتصادي.
3. مصدر رأس المال: يعد رأس المال محدد أساسي من محددات النمو الاقتصادي بما يتضمنه من الآلات والمعدات والأجهزة وغيرها من المتطلبات الأخرى اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما تزايدت الموارد الرأسمالية المتوافرة في الدولة كلما أدى ذلك إلى تحسن مستويات الإنتاجية وزيادة فرص الإنتاج والنمو الاقتصادي بالدولة.
4. التطور التكنولوجي: يعد التطور التكنولوجي أحد أهم محددات ومصادر النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة حيث أنه كلما امتلكت الدولة مصادر التطور والتقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى وجود تحسن جوهري في عمليات الإنتاج الخاصة بالدولة والوصول إلى طرق إنتاجية جديدة وتحسين جودة الإنتاج الحالي الخاص بالدولة والوصول إلى مستويات أفضل من الإنتاجية والتطور والابتكار وكلها عوامل تؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي بالدولة.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

آراء المدارس الفكرية المختلفة حول النمو الاقتصادي:

تتمثل أهم التطورات النظرية للنمو الاقتصادي في الآتي (غازي، 2022، 83-84):

توجد العديد من النظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي ومحدداته الأساسية على اعتبار أنه أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتوجب دراستها وتحليلها حيث يمكن البدء بتحليل النظرية الكلاسيكية التي رأت بأن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال التخصص وتقسيم العمل والذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستويات الإنتاجية، حيث انه كلما زاد نطاق التخصص وتقسيم العمل كلما تحسنت مستويات الإنتاجية وبالتالي تحسن مستوى النمو الاقتصادي وفي المدرسة الكلاسيكية أيضاً توجد العديد من الأفكار الخاصة بأفكار ريكاردو في تفسيري للنمو الاقتصادي على أنه يرتبط بتراكم رأس المال والنمو السكاني، حيث أنه إذا كان النمو السكاني أسرع من نمو رأس المال فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

هناك مجموعة من الأفكار أيضا التي قدمتها النظرية الكلاسيكية مثل تفسير النمو الاقتصادي من خلال ربطه بالمنظم، على اعتبار أن الوصول إلى معدلات ابتكار أكثر وأساليب إنتاج حديثة متطورة هي التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وغيرها من الأفكار الكلاسيكية الأخرى.

جاءت الأفكار الكينزية التي حاولت أن تفسر النمو الاقتصادي من خلال وضع أسس جديدة عن طريق الاهتمام بجانب الطلب الكلي، واعتبار الطلب الفعال هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي المتحقق في الدولة، وأن الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يساهم مساهمة جوهرية في تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة في أوقات الأزمات.

ظهرت أيضاً العديد من النماذج والنظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي مثل هارود دومار والتي اعتمدت على تفسير النمو الاقتصادي من خلال العلاقة ما بين الادخار والاستثمار، على اعتبار أن الاستثمار يؤثر تأثير مباشر وجوهري في تحقيق النمو الاقتصادي والعكس صحيح بالنسبة للادخار، وأيضاً نموذج سولو الذي قام بتفسير النمو الاقتصادي من خلال إضافة عنصر التقدم التكنولوجي باعتباره محدد أساسي من محددات النمو الاقتصادي بجانب عنصر العمل وعنصر رأس المال، والذي أحدث تغير في الفكر متعلق بتفسير النمو الاقتصادي عن طريق إدخال التقدم التكنولوجي كمحدد من محددات النمو الاقتصادي، وتطورت بعدها النظريات والنماذج التي حاول تفسير النمو الاقتصادي مثلما هو الحال في نظريات النمو الداخلي وغيرها من النظريات الأخرى.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

أثر كل من التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي:

قدمت العديد من المحاولات والتفسيرات الاقتصادية التي حاولت توضيح كيفية التأثير لكل من التضخم والبطالة على معدل النمو الاقتصادي في الدولة، وكانت أهم الآثار المرتبطة بهذه التأثيرات على النحو التالي:

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على الآثار المتعلقة بالتضخم على النمو الاقتصادي، حيث أنه توجد بعض الآثار الإيجابية المتعلقة بالتضخم على النمو الاقتصادي في بعض الأوقات؛ ويرجع ذلك إلى أن التضخم يمكن أن يؤدي إلى المزيد من المدخرات وتشجيع الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي وخفض الاستهلاك وغيرها، بالإضافة إلى وجود مجموعة من الآثار السلبية الأخرى الخاصة بمعدل التضخم على الاقتصاد في الدولة ولذلك تصبح الآثار المتعلقة بالتضخم على النمو الاقتصادي غير واضحة ومحددة إلا بالنتائج التطبيقية.

توجد بعض الآراء التي تفسر العلاقة الإيجابية للتضخم على النمو الاقتصادي، حيث أنه يمكن من خلال زيادة التضخم تزداد أرباح الشركات وبالتالي تزداد استثماراتها وأيضاً تتزايد الحصيلة الضريبية للدولة وهو ما يؤدي بدوره إلى المزيد من الآثار الإيجابية لهذا التضخم على النمو الاقتصادي المتحقق في الدولة.

وجود تأثيرات سلبية للتضخم على النمو الاقتصادي المتحقق في الدولة، حيث أن ارتفاعات الأسعار وما يصاحبها في ارتفاعات التكلفة على المنتجين في الإنتاج والتصنيع وارتفاعات الأسعار على المستهلكين، وبالتالي ارتفاع غلاء المعيشة وعدم القدرة على تخطي الآثار السلبية لهذا الارتفاع في التكاليف على النمو الاقتصادي بالانخفاض وذلك لأنها تؤدي إلى وجود انخفاض في الطلب الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي في الدولة.

التأثير السلبي في الغالب لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي على اعتبار أنها تؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاجية والعرض الكلي من المنتجات النهائية المختلفة، حيث أنه كلما ارتفع معدل البطالة أدى ذلك بالضرورة إلى انخفاض مستويات مشاركة الأفراد في الإنتاج والاستثمار وبالتالي مستوى نمو اقتصادي أقل عبر الزمن.

يتضح مما سبق أن أثر البطالة على النمو الاقتصادي يكون سلبي بشكل مباشر؛ في حين أن أثر التضخم على النمو الاقتصادي قد يكون إيجابي أو سلبي على حسب الأحوال والظروف الاقتصادية والتطبيقية التي يتم من خلالها معرفة تأثير ذلك على الدولة.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي حاولت تفسير تأثير التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي أو حاولت تفسير محددات النمو الاقتصادي والتي يمكن بيان البعض منها على النحو التالي:

دراسة (ايمان،2022)، بعنوان: أثر معدلات التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2019م. تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس الأثر المحتمل الذي قد يحدثه التضخم على النمو الاقتصادي، وفي الجزء التطبيقي: استخدمت السلاسل الزمنية للمتغيرين لدراسة الأثر المحتمل لمعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي باستخدام نموذج (VAR) وتم التوصل في النهاية إلى أن أسعار البترول تتحكم بصورة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن معدل التضخم لا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة (شطي والمطيري،2022)، بعنوان: أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية) خلال الفترة 1999م-2020م. هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، اتبع الباحثين في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية. وأوضحت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية، ومعدل التضخم مع المتغير التابع وهو معدل البطالة، ووجود علاقة طردية بين بين التضخم والبطالة، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية.

دراسة (عبد الباسط وكوثر،2022)، بعنوان: أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990م-2020م. تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام سلسلة زمنية ممتدة من 1990م-2020م وهذا بالاستعانة بنموذج (ARDL) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة، حيث تم استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات موضع الدراسة أولا، واختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات ثانيا، ثم بعد ذلك تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصاد والتضخم، ولقد توصلت الدراسة إلى أن السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات تعاني من عدم السكون في مستوياتها وأنها تتصف بخاصية الجذر الوحدوي، كما أوضحت أنه يوجد تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة كما أن هناك وجود معنوية إحصائية للنموذج بين التضخم والنمو

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

الاقتصاد بوجود عتبة التضخم عند مستوى (6%) كما توصي الدراسة تخفيض حجم الإنفاق الحكومي لتمويل عمليات استهلاكية والاهتمام بالقطاع الزراعي والقطاعات المنتجة الاخرى، وذلك من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

دراسة (مالكي،2021)، بعنوان: دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفق قانون Okun في الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وما جاء به "آرثر أوكن" بشكل كبير في إيجاد وشرح هذه العلاقة، ولغرض القياس الاقتصادي للظاهرة محل الدراسة تمت الاستعانة بنموذج متجه الانحدار الذاتي، واختبار جرانجر للسببية، في الأخير خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي للنمو الاقتصادي على البطالة يعبر عن حساسية البطالة للتغير في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى البطالة وغيابها في الاتجاه المعاكس.

دراسة (سويح وبن ثابت،2020)، بعنوان: دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990م-2016م. اعتمد الباحثين على بيانات التضخم والنمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990م-2016م وباستخدام التحليل القياسي للنموذج الذي طوره كل من (Khan & Senhadji) وخلصت الدراسة إلى وجوه عتبة التضخم عند مستوى 9% أي يبدأ التأثير السلبي على معدلات النمو إذا تم تجاوزها وبالتالي هناك علاقة سلبية بينهما، لكن ابتداء من معدل التضخم أقل من 9% فإن النمو الاقتصادي لن ينخفض وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين.

دراسة (شرقرق وآخرون، 2020) بعنوان: دراسة قياسية لأثر معدل البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990م-2018م. باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرات، حيث إن حدوث صدمة إيجابية في معدل البطالة سيكون لها أثر سلبي في الأمد القصير وإيجابي في الأمد الطويل، وكذلك عند حدوث صدمة إيجابية في معدل التضخم سيكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.

دراسة (بني خالد،2019)، بعنوان: أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دراسة قياسية تحليلية للفترة من 1981م-2015م. هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم نموذج قياسي يقوم على تحديد أثر معدل التضخم ممثلا (بمعدل النمو السنوي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي) على النمو الاقتصادي ممثلا (بمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي)، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها انعدام الأثر ذي الدلالة الإحصائية للتضخم على النمو الاقتصادي، وذلك استناداً إلى أن نتائج التحليل الإحصائي لبيانات 72.7 % من دول العينة، وحتى الدول التي دلت بياناتها إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية فانه لم يرتق إلى الأثر القوي بالإضافة للتباين الواضح باتجاه الأثر.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

دراسة (فارس،2019)، بعنوان: العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجة) . هدف البحث إلى تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم، وماهي آثارها الاقتصادية على الاقتصاد السعودي ومدى إسهام السياسة الاقتصادية العامة في خفض معدلات التضخم والبطالة، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستقرائي الوصفي لتحليل العلاقة بين التضخم والبطالة وآثارها على الاقتصاد السعودي وماهي الحلول للتقليل من حدة التضخم والبطالة، أظهرت نتائج الدراسة انه يحدث التضخم نتيجة اختلال القطاعات الاقتصادية المختلفة، أما البطالة فإنها تحدث عند حدوث الأزمات الاقتصادية وتختص بعنصر العمل الذي يمارس من قبل الأشخاص بسن العمل، لكل من البطالة والتضخم على الاقتصاد السعودي، وإن الاهتمام في زيادة تنويع النشاط الاقتصادي في السعودية يقلل من تعرض هذا الاقتصاد لمخاطر التقلبات في أسواق النفط العالمية، وكذلك تخفيض معدلات التضخم والبطالة.

دراسة (نجاة ومبروكة،2019)، بعنوان: أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2003م-2017م. يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر البطالة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وبناء نموذج قياسي يمكن أن يساعد على معرفة مدى تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام منهج الوصفي التحليلي، الذي تم الاعتماد عليه في ما يتعلق بعرض المفاهيم، وتوصيف العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج الكمي المعتمد في تحليل وتفسير العلاقة الكمية بين متغيرات الدراسة، توصلت الدراسة الى وجود اختلاف في وجهات النظر في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والبطالة أي كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وتم تحليل العلاقة بين البطالة كمتغير تابع ترتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج كمتغير مستقل.

دراسة (شهيناز،2016)، بعنوان أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني للفترة 1990م-2012م. هدفت الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي والتضخم والنمو السكاني ورأس المال على معدلات البطالة في الاقتصاد الأردني من خلال عدد من الفرضيات، أهمها وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم حسب النظرية الاقتصادية "منحنى فيلبس" مستخدماً أساليب تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن معدل التضخم لم تكن له أي علاقة ذات دلالة إحصائية مع معدل البطالة، ومن اهم توصيات الدراسة مراجعة السياسات إلى تهدف إلى التقليل من معدلات البطالة من خلال تعديل آليات خلق فرص عمل دائمة لزيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

دراسة (نجيب،2016)، بعنوان: دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980م-2014م. هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وهذا بناء على الأساليب القياسية المستخدمة في القياس الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية واختبار التكامل المشترك. وقد توصلت الدراسة إلى عدم استقرار متغيرات الدراسة مع مرور الزمن، وعدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم، أنه لا توجد علاقة تكامل المشترك بين المتغيرين، وهذا يفسر أن العلاقة بين المتغيرين لا تكون على الأجل الطويل، وأن التضخم لا تربطه علاقة سببية مع البطالة والأمر نفسه للبطالة أيضاً فهي لا تربطها علاقة سببية بالتضخم، أي أن كلا المتغيرين لا تربطهما علاقة سببية ببعضهما.

دراسة (Umoru & Anyiwe, 2013)، بعنوان: Dynamics of inflation and unemployment in a Vector Error Correction Model. قام الباحثان بفحص ديناميكيات البطالة والتضخم في نيجيريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لفترة 27 سنة، وأوضحت النتائج التطبيقية للدراسة وجود ركود تضخمي في الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة، وعليه فإن هناك علاقة موجبة بين البطالة والتضخم منذ سنة 1986م مما يبطل فرضية منحنى (فيليبس) في نيجيريا، ومن العوامل المحتملة المسببة للتضخم الركودي في نيجيريا تبين استهداف التضخم مما يسهل التوقعات التضخمية، وتواجد فائض كبير في الأيدي العاملة في البلد مما يؤدي إلى جمود سوق العمل وهيكل الأجور في نيجيريا.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي لكونه المنهج المناسب، والذي يعتمد على استخدام السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام النماذج القياسية من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression analysis). وذلك من أجل اختبار الفروض، ويفترض الباحثان أن استخدام هذا المنهج في الدراسة من شأنه أن يساعد في الوصول إلى أهداف هذه الدراسة.

أدوات الدراسة

تم استخدام المنهج التحليلي الاقتصادي القياسي لبناء نماذج إحصائية، وذلك من خلال منهجية تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتي تعد الأكثر ملاءمة لمعالجة هذا الموضوع خصوصاً إن تعلق الأمر بمؤشرات اقتصادية متغيرة في الزمن، حيث أن السلسلة الزمنية عبارة عن مجموعة من المشاهدات أخذت على فترات زمنية نتيجة تعقب هذه الظاهرة لفترة زمنية طويلة نسبياً وفي أغلب الأحيان تكون هذه الفترة الزمنية منتظمة، وتتلخص أهم أهداف تحليل السلسلة الزمنية في الحصول على وصف للسلسلة الزمنية وبناء نموذج مناسب لتفسير سلوكها والتنبؤ بمستوياتها، حيث ستقوم الدراسة الحالية على تجميع إحصائيات التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي وكذلك المعروض النقدي بالمملكة العربية السعودية

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

إضافة الى معدلات النمو الاقتصادي وذلك خلال السنوات 1999م لغاية 2022م ومن ثم القيام بتحليلها والإجابة على تساؤلاتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة واختبار فرضياتها سوف نستخدم منهجية تحليل السلاسل الزمنية باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views) المناسب لتقدير معادلات الانحدار الخطي المتعدد من خلال توظيف طريقة المربعات الصغرى، بغرض تقدير معلمات النموذج واختبارها معنويتها وقدرته التفسيرية، الأمر الذي من يساعدنا في اختبار فرضيات الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تهدف الدراسة في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها، حيث يركز الباحثان على اختبار فرضيات الدراسة وتفسير معلومات نموذج الانحدار الخطي المستخدم ومن ثم استخلاص أبرز نتائج الدراسة. وقبل إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لكشف العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى، يجب أن نختبر استقرار السلاسل الزمنية.

اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

من خلال هذا الجزء يتم اختبار العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي (Growth) وبعض المؤشرات الكلية المفسرة له والمتمثلة في الإنفاق الحكومي(G)، العرض النقدي(M)، معدل البطالة (Unemployment) ومعدل التضخم (Inflation). وعليه سيتم في البداية العمل على اختبار استقرارية كل سلسلة زمنية، بمعنى اختبار استقلال عزومها من الدرجة الأولى والثانية عن الزمن، إضافة إلى عدم وجود جذر الوحدة في مركباتها العشوائية وذلك عن طريق اختبار ديكي فولر الموسع، حيث ترتكز على فرضية العدم التي تقتضي بوجود جذر الوحدة. سنعمل على اختبار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

أولاً/ نمو الناتج المحلي الإجمالي Growth:

جدول (1): اختبار استقرارية السلسلة Growth

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: GROWTH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.291900	0.0936
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GROWTH)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 21:15
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH(-1)	-0.775684	0.235634	-3.291900	0.0041
D(GROWTH(-1))	0.534986	0.246361	2.171552	0.0435
C	2.83E+11	1.46E+11	1.938774	0.0684
@TREND("1999")	1.11E+11	3.23E+10	3.423478	0.0030

R-squared	0.402494	Mean dependent var	1.57E+11
Adjusted R-squared	0.302910	S.D. dependent var	3.10E+11
S.E. of regression	2.59E+11	Akaike info criterion	55.56263
Sum squared resid	1.21E+24	Schwarz criterion	55.76100
Log likelihood	-607.1889	Hannan-Quinn criter.	55.60936
F-statistic	4.041745	Durbin-Watson stat	1.753278
Prob(F-statistic)	0.023219		

من خلال نتائج الجدول (1) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة Growth، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود كل من مركبة الاتجاه العام والحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0,0936 وهي أكبر من 0,05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي إجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة D(Growth).

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

جدول (2): اختبار استقرارية السلسلة D(Growth)

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: D(GROWTH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.594215	0.0121
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GROWTH,2)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 21:21
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GROWTH(-1))	-0.652866	0.251662	-2.594215	0.0169

R-squared	0.235637	Mean dependent var	3.61E+10
Adjusted R-squared	0.235637	S.D. dependent var	3.83E+11
S.E. of regression	3.35E+11	Akaike info criterion	55.95442
Sum squared resid	2.35E+24	Schwarz criterion	56.00401
Log likelihood	-614.4986	Hannan-Quinn criter.	55.96610
Durbin-Watson stat	1.620044		

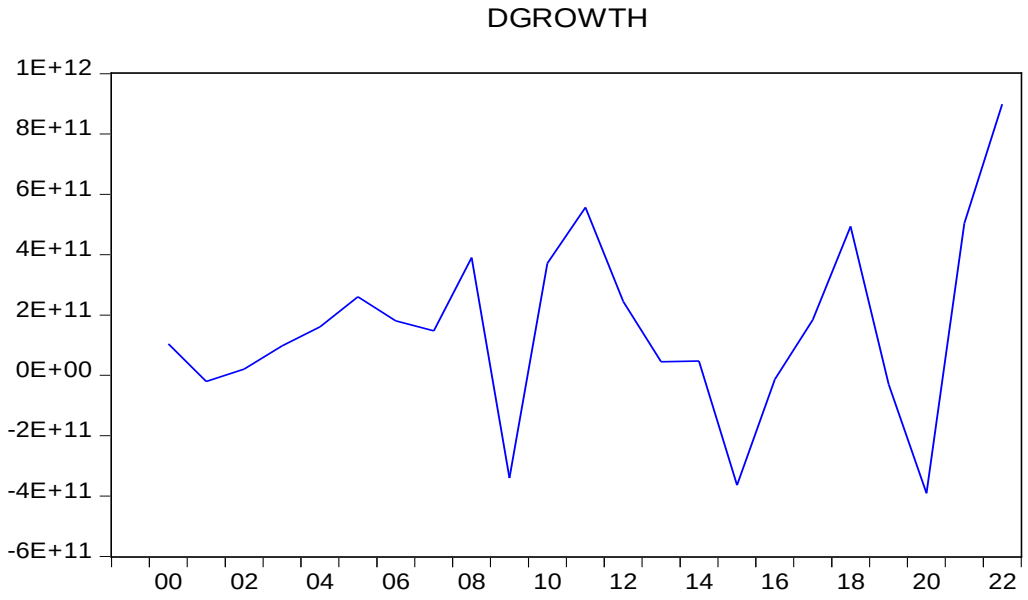

شكل (1): اختبار استقرارية السلسلة D(Growth)

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

من خلال اختبار استقرارية السلسلة D(Growth) والمبينة في الجدول (2) التي هي نتيجة إجراء الفروق للسلسلة الأصلية Growth، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0,0121 وهي أقل من 0,05 بمعنى رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها مستقرة وعليه فإن السلسلة الأصلية Growth متكاملة من الدرجة 1 أو I(1).

ثانياً/ معدل البطالة: Unemployment

جدول (3): اختبار استقرارية السلسلة Unemployment

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: UNEMPLOYMENT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.908593	0.8963
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 21:39
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT(-1)	0.023226	0.025563	0.908593	0.3756
D(UNEMPLOYMENT(-1	-0.209108	0.293256	-0.713054	0.4850
D(UNEMPLOYMENT(-2	-0.885675	0.306056	-2.893832	0.0097

R-squared	0.319942	Mean dependent var	0.007080
Adjusted R-squared	0.244380	S.D. dependent var	0.688988
S.E. of regression	0.598912	Akaike info criterion	1.944160
Sum squared resid	6.456524	Schwarz criterion	2.093378
Log likelihood	-17.41368	Hannan-Quinn criter.	1.976544
Durbin-Watson stat	1.519900		

من خلال نتائج الجدول (3) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة Unemployment، ومن خلال اختبار جذر الوحدة دون مركبة الاتجاه العام ودون الحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0,8963 وهي أكبر من 0,05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي إجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة D(Unemployment).

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

جدول (4): اختبار استقرارية السلسلة D(Unemployment)

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.441958	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 21:42
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-1.886660	0.424736	-4.441958	0.0003
D(UNEMPLOYMENT(-1)	0.772640	0.278344	2.775846	0.0120

R-squared	0.515660	Mean dependent var	-0.103872
Adjusted R-squared	0.490168	S.D. dependent var	0.834923
S.E. of regression	0.596156	Akaike info criterion	1.893765
Sum squared resid	6.752642	Schwarz criterion	1.993243
Log likelihood	-17.88453	Hannan-Quinn criter.	1.915354
Durbin-Watson stat	1.538666		

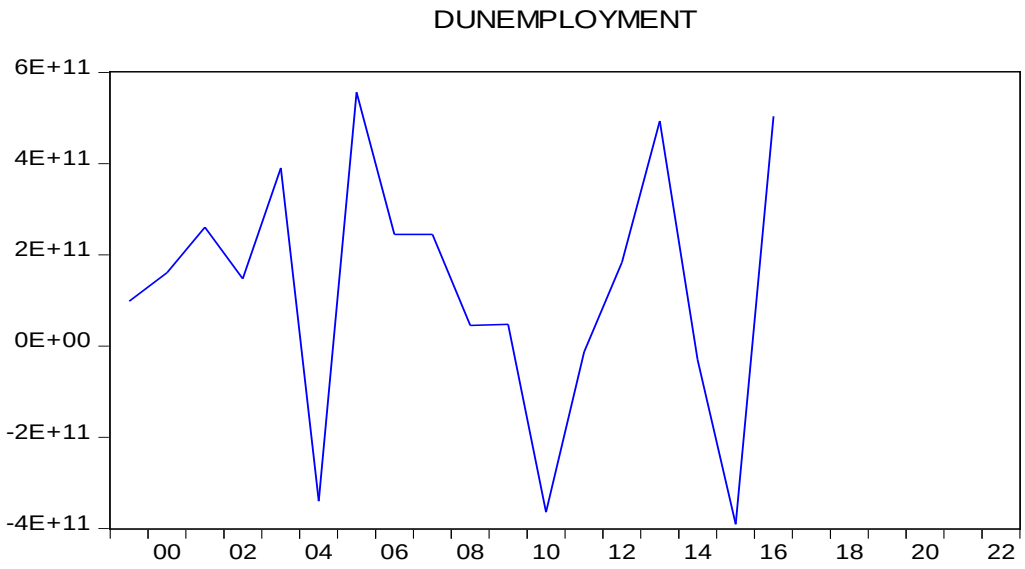

شكل (2): اختبار استقرارية السلسلة D(Unemployment).

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

من خلال اختبار استقرارية السلسلة D(Unemployment) والمبينة في الجدول (4) التي هي نتيجة إجراء الفروق للسلسلة الأصلية Unemployment، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0,0001 وهي أقل من 0,05 بمعنى رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها مستقرة وعليه فإن السلسلة الأصلية Unemployment متكاملة من الدرجة 1 أو I(1).

ثالثاً/ معدل التضخم Inflation:

جدول (5): اختبار استقرارية السلسلة Inflation

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.958666	0.2911
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFLATION)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 21:54
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.146366	0.152676	-0.958666	0.3492
D(INFLATION(-1))	-0.406256	0.207799	-1.955044	0.0647

R-squared	0.263777	Mean dependent var	0.163594
Adjusted R-squared	0.226966	S.D. dependent var	2.656086
S.E. of regression	2.335293	Akaike info criterion	4.620660
Sum squared resid	109.0719	Schwarz criterion	4.719846
Log likelihood	-48.82726	Hannan-Quinn criter.	4.644025
Durbin-Watson stat	1.933856		

من خلال نتائج الجدول (5) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة Inflation، ومن خلال اختبار جذر الوحدة دون مركبة الاتجاه العام ودون الحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0,2911 وهي أكبر من 0,05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي إجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة D(Inflation)

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

جدول (6): اختبار استقرارية السلسلة D(Inflation)

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.752877	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFLATION,2)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 21:57
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-1.483188	0.191308	-7.752877	0.0000

R-squared	0.741066	Mean dependent var	-0.036272
Adjusted R-squared	0.741066	S.D. dependent var	4.580451
S.E. of regression	2.330788	Akaike info criterion	4.574679
Sum squared resid	114.0840	Schwarz criterion	4.624271
Log likelihood	-49.32146	Hannan-Quinn criter.	4.586361
Durbin-Watson stat	1.976687		

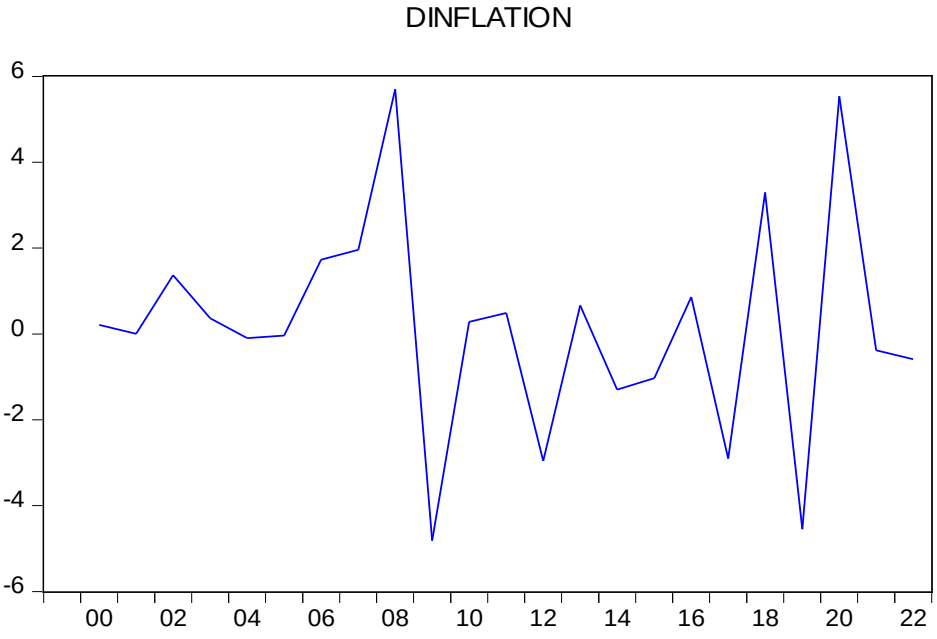

شكل (3): اختبار استقرارية السلسلة D(Inflation)

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

وعليه ومن خلال نتائج الجدول (6) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة D(Inflation) والمبينة في الجدول 6 التي هي نتيجة إجراء الفروق للسلسلة الأصلية Inflation، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0,0000 وهي أقل من 0,05 بمعنى رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أن السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة 1 أو I(1).

رابعاً/ الإنفاق الحكومي G:

جدول (7): اختبار استقرارية السلسلة G

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.103768	0.1298
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 09:50
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.547269	0.176324	-3.103768	0.0061
D(G(-1))	0.425065	0.207675	2.046775	0.0556
C	40617.27	21531.41	1.886420	0.0755
@TREND("1999")	18901.68	6055.031	3.121650	0.0059

R-squared	0.370126	Mean dependent var	30052.41
Adjusted R-squared	0.265147	S.D. dependent var	48598.18
S.E. of regression	41660.10	Akaike info criterion	24.27544
Sum squared resid	3.12E+10	Schwarz criterion	24.47381

من خلال نتائج الجدول (7) والمتضمن لاختبار استقرارية السلسلة G، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود مركبة الاتجاه العام والحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0,1298 وهي أكبر من 0,05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية مما يتطلب إجراء الفروق الأولى لنتحصل على السلسلة D(G).

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

جدول (8): اختبار استقرارية السلسلة D(G)

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.899909	0.0058
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 09:56
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.595783	0.205449	-2.899909	0.0086

R-squared	0.285462	Mean dependent var	1587.298
Adjusted R-squared	0.285462	S.D. dependent var	62521.45
S.E. of regression	52849.60	Akaike info criterion	24.63268
Sum squared resid	5.87E+10	Schwarz criterion	24.68227
Log likelihood	-269.9594	Hannan-Quinn criter.	24.64436
Durbin-Watson stat	1.811800		

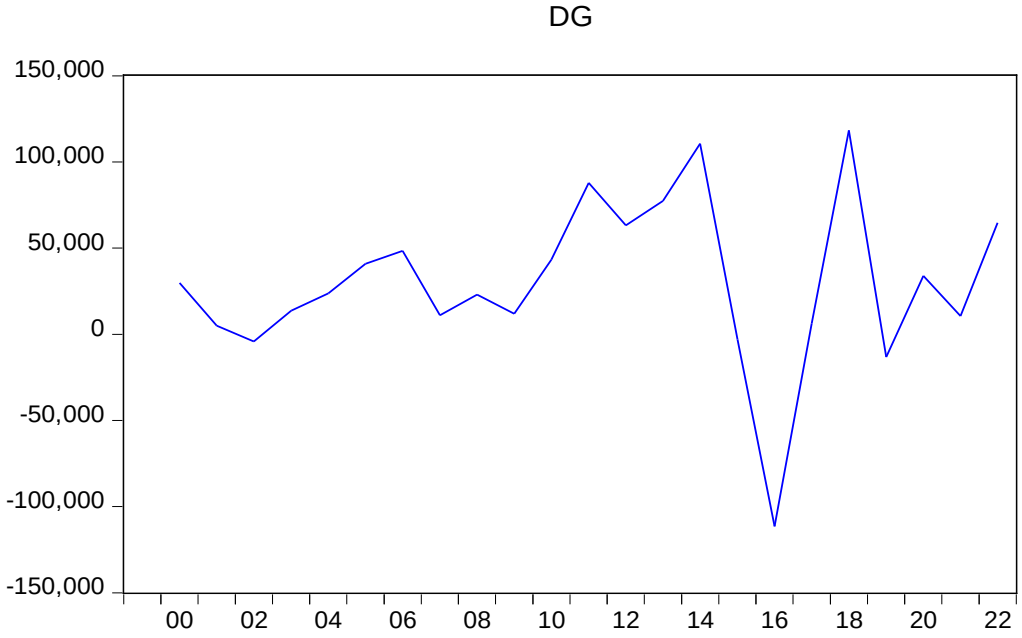

شكل (4): اختبار استقرارية السلسلة D(G)

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

بعد اختبار استقرارية السلسلة D(G) والمبينة في الجدول (8) التي هي نتيجة إجراء الفروق الأولى للسلسلة الأصلية G، ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0,0058 وهي أقل من 0,05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة D(G) بمعنى أن السلسلة الأصلية G متكاملة من الدرجة 1 أو I(1).

خامساً/ العرض النقدي M:

جدول (9): اختبار استقرارية السلسلة M

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.880766	0.1875
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 22:09
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.379228	0.131642	-2.880766	0.0104
D(M(-1))	0.459651	0.182648	2.516591	0.0222
C	-11970.68	30906.47	-0.387320	0.7033
@TREND("1999")	36944.56	12515.21	2.951972	0.0089

R-squared	0.463342	Mean dependent var	91038.56
Adjusted R-squared	0.368638	S.D. dependent var	54944.70
S.E. of regression	43658.14	Akaike info criterion	24.37581
Sum squared resid	3.24E+10	Schwarz criterion	24.57477
Log likelihood	-251.9460	Hannan-Quinn criter.	24.41899
F-statistic	4.892509	Durbin-Watson stat	2.179028
Prob(F-statistic)	0.012459		

من خلال نتائج الجدول (9) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة M، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود مركبة الاتجاه العام والحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0,1875 وهي أكبر من 0,05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي إجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة D(M)

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

جدول (10): اختبار استقرارية السلسلة D(M)

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.919887	0.0599
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 11/25/23 Time: 22:10
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.584760	0.200268	-2.919887	0.0088
C	55377.81	20474.55	2.704715	0.0140

R-squared	0.309737	Mean dependent var	5158.746
Adjusted R-squared	0.273407	S.D. dependent var	59720.84
S.E. of regression	50906.29	Akaike info criterion	24.60375
Sum squared resid	4.92E+10	Schwarz criterion	24.70323
Log likelihood	-256.3394	Hannan-Quinn criter.	24.62534
F-statistic	8.525742	Durbin-Watson stat	1.969648
Prob(F-statistic)	0.008786		

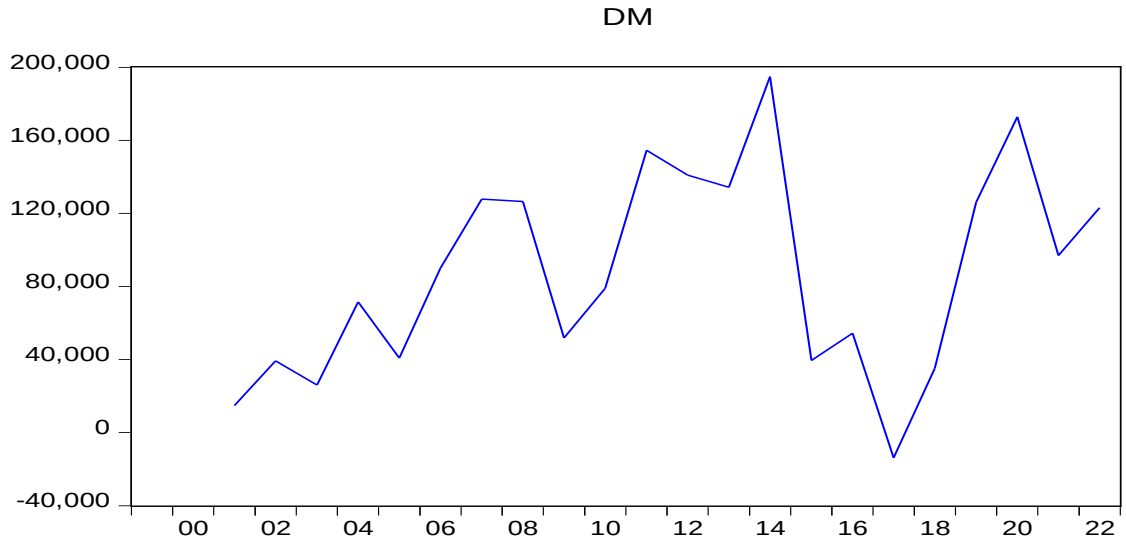

شكل (5): اختبار استقرارية السلسلة D(M)

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

وعليه ومن خلال نتائج الجدول (10) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة D(M) التي هي نتيجة إجراء الفروق للسلسلة الأصلية M، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام ووجود حد ثابت نلاحظ قيمة prob=0,0599 وهي أكبر من 0,05 أي أنها غير مستقرة باعتماد العتبة 5%، غير أنه باعتماد العتبة 10% يمكننا رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها مستقرة من النوع بمعنى أن السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة 1 أو I(1).

وعليه يمكننا تلخيص نتائج اختبار الاستقرارية وفق الجدول التالي:

جدول (11): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

السلسلة	الرمز	مستوى اختبار ADF	إحصائية اختبار ADF	مستوى المعنوية	الحالة
النمو الاقتصادي	Growth	عند المستوى	-3,2919	0,0639	غير مستقرة
		الفرق الأول	-2,594215	0,0121	مستقرة
		الفرق الثاني			
معدل البطالة	Unemployment	عند المستوى	0.908593	0,8963	غير مستقرة
		الفرق الأول	-4,441958	0,0001	مستقرة
		الفرق الثاني			
معدل التضخم	Inflation	عند المستوى	-0,958666	0,2911	غير مستقرة
		الفرق الأول	-7,752877	0,0000	مستقرة
		الفرق الثاني			
الإنفاق الحكومي	G	عند المستوى	-3,103768	0,1298	غير مستقرة
		الفرق الأول	-2,899909	0,0058	مستقرة
		الفرق الثاني			
العرض النقدي	M	عند المستوى	-2,880766	0,1876	غير مستقرة
		الفرق الأول	-2,919887	0,0599	مستقرة
		الفرق الثاني			

من خلال نتائج الجدول (11) يمكننا ملاحظة أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة 1، وهذا ما يدفعنا لتقدير نموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي والعرض النقدي، وذلك من خلال استخدام السلاسل المستقرة عن طريق أخذ الفرق الأول لكل سلسلة من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

اختبار فرضيات الدراسة

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة تبين لنا أنها وبشكل مجمل متكاملة من الدرجة 1، وعليه فضمن هذه المرحلة سنعمل على اختبار فرضيات الدراسة.

وعليه وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، سنحتاج من جهة لتقدير نموذج العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي وكل من معدل التضخم ومعدل البطالة إلى جانب العرض النقدي والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة باستخدام نموذج انحدار متعدد.

تقدير نموذج الدراسة

من خلال هذا العنصر سنعمل على تقدير العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من معدل التضخم ومعدل البطالة إلى جانب العرض النقدي والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$Growth = c + b_1*Unemployment + b_2*Inflation + b_3*G + b_4*M + e$$

حيث أن:

c: الحد الثابت

b_1, b_2, b_3, b_4: معلمات النموذج

e: البواقي

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (1), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n1p9 E-ISSN 2755-3418

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

تقدير نموذج العلاقة بين المتغيرات

جدول (12): تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل

(المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج EViews 10)

Dependent Variable: D(GROWTH)
Method: Least Squares
Date: 11/22/23 Time: 16:02
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.60E+11	8.75E+10	1.825740	0.0855
D(UNEMPLOYMENT)	-3.16E+11	7.20E+10	-4.392905	0.0004
D(INFLATION)	3.05E+10	1.85E+10	1.651109	0.1171
D(G)	2590963.	1060101.	2.444073	0.0257
D(M)	-950092.5	935415.0	-1.015691	0.3240

R-squared	0.614880	Mean dependent var	1.57E+11
Adjusted R-squared	0.524264	S.D. dependent var	3.10E+11
S.E. of regression	2.14E+11	Akaike info criterion	55.21432
Sum squared resid	7.80E+23	Schwarz criterion	55.46229
Log likelihood	-602.3576	Hannan-Quinn criter.	55.27274
F-statistic	6.785530	Durbin-Watson stat	1.726465
Prob(F-statistic)	0.001870		

من خلال نتائج الجدول (12) يتضح لنا من جهة تحقق المعنوية الكلية للنموذج وذلك باعتبار قيمة Prob(F-statistic) = 0.00187 وهي أقل من 0.05، مع قيمة معتبرة لمعامل التحديد R2=0.61488 والذي يدل على أن النموذج قادر على تفسير 61.488% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو تبعاً للتغير في متغيرات النموذج من معدلي البطالة والتضخم إلى جانب الإنفاق العمومي والعرض النقدي. من جهة أخرى يمكننا ملاحظة تحقق المعنوية الجزئية لكل من معدل البطالة والإنفاق الحكومي عند مستوى 5% حيث يظهر أثر معدل البطالة سالب على النمو الاقتصادي، في حين يظهر الإنفاق الحكومي وفق علاقة موجبة مع النمو الاقتصادي، مع تحقق معنوية الحد الثابت غير أنه لم تتحقق معنوية العرض النقدي ومعدل التضخم في التأثير في النمو الاقتصادي الأمر الذي يعكس حياد العرض النقدي ومعدل التضخم في المدى الطويل للتأثير في النمو الاقتصادي.

مناقشة النتائج

من خلال ما قد سبق توصلنا إلى جملة من النتائج ذات البعد الإحصائي والاقتصادي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. عدم تحقق استقرارية السلاسل الزمنية حيث كانت متكاملة من الدرجة 1.
2. تحقق معنوية أثر معدل البطالة بأثر سالب والإنفاق الحكومي بأثر موجب على النمو الاقتصادي عند مستوى 0.05.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

3. عدم تحقق معنوية أثر العرض النقدي ومعدل التضخم على النمو الاقتصادي في المدى الطويل عند مستوى 0.05.

وعليه يمكننا إيجاز نتائج البحث بما يتعلق بفرضيات الدراسة في النقاط التالية:

1. لقد توصلنا من جهة إلى تحقق للإنفاق الحكومي أثر موجب ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية عند مستوى 0.05 إلى جانب معدل البطالة بأثر سالب على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.
2. عليه فإن لعلاقة الناتج المحلي الإجمالي الموجبة مع الإنفاق الحكومي والسالبة مع معدل البطالة له دلالة على أهمية الإنفاق الحكومي في رفع معدل النمو وخفض معدل البطالة، الأمر الذي يؤكد النتيجة السابقة التي مفادها أن ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتزامن مع انخفاض في البطالة وارتفاع نسبي في الإنفاق الحكومي في المدى الطويل.
3. كما توصلنا لحياد العرض النقدي في التأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، الأمر الذي يأتي متناغما مع النظرية الاقتصادية بسبب اتباع المملكة سياسة سعر الصرف الثابت.

وبذلك يمكننا إيجاز نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

1. نثبت تحقق الفرضية الأولى التي مفادها: ليس للتضخم أثر معنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.
2. عدم تحقق الفرضية الثانية التي مفادها: ليس للبطالة أثر معنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.
3. نثبت تحقق الفرضية الثالثة التي مفادها: للعرض النقدي أثر محايد على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي في المدى الطويل.
4. نثبت تحقق الفرضية الرابعة التي مفادها: للإنفاق الحكومي أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.

التوصيات

تعتبر أدوات السياسة المالية من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية لكن تعتبر أدوات السياسة المالية سلاح ذو حدين، فمن جهة فإن ارتفاع معدل الإنفاق الحكومي من شأنه رفع معدلات النمو وخفض معدل البطالة، لكنه من الجهة الأخرى يرفع معدلات التضخم ومعدلات الدين العام مالم يكن للحكومة احتياطيات كافية لتغطية العجز في الموازنة العامة. ومن هنا تأتي أهمية الضرائب كأداة أخرى للسياسة المالية من حيث أنها تولد مصدراً آخراً للدخل.

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

أيضاً، يعد تنويع الاقتصاد من أهم عوامل ترقية النشاط الاقتصادي وفك تبعيته لقطاع النفط، وهذا ما يستدعي رصد سياسات كفيلة بخلق قاعدة إنتاجية عريضة تزيد من فرص العمل وتنويع مصادر الدخل الوطني ووفرة المنتجات والخدمات المحلية. أخيراً، يعتبر معدل التضخم من أبرز العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة فضلا عن مناخ الاستثمار، وهذا ما يؤكد على ضرورة خلق بيئة استثمارية مستقرة ماليا واقتصاديا وجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

المراجع العربية

- إسماعيل، م. حسن، ج. قعلول، س. وخليل، س. (2022). مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية. صندوق النقد العربي (106).
- البطراني، ر. م. (2021). أثر معدل التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي: دراسة حالة جمهورية مصر العربية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 7(11).
- البكري، أ. والصافي، و. (2002). النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. عمان: دار المستقبل للتوزيع والطباعة والنشر.
- البياني، ف. ر. (2012). التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. عمان: دار إيليه للنشر والتوزيع.
- الراشد، ع. ر. (2015) النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التوجه نحو التنمية المستدامة. مجلة كلية التربية، 34(162).
- العجمي، م. م. (2023). ظاهرة البطالة الأسباب والآثار الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الكويت. مجلة البحث العلمي في الآداب، 24(4).
- الغايش، م. م. (2023). مدى فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر خلال الفترة 1990-2022. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (18).
- الوادي، م. ح. (2007). الأساس في علم الاقتصاد. عمان: دار اليازوري للتوزيع والنشر والطباعة.
- الوادي، م. ح. (2013). الاقتصاد الكلي. الطبعة الثالثة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الوزاني، خ. والرفاعي، أ. (2003). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. الطبعة السادسة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة.
- ايمان، ز. (2021). التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري. دراسة دكتوراة اقتصاد نقدي وبنكي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة باتنه (1).

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

- ايمان، ز. (2022). أثر معدلات التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2019م. المجلة العربية للنشر العلمي (39).
- بني خالد، ح. ح. (2019). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دراسة قياسية تحليلية للفترة من 1981م-2015م. مجلة البشائر الاقتصادية، 5(3).
- بوزار، ص. وكسيرة، س. (2022). آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي. مجلة المناجر، (1).
- تودارو، م. (2009). التنمية الاقتصادية. ترجمة: محمود حامد ومحمود حسني. الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.
- توفيق، م. (2014). المفاهيم الاقتصادية محورية ومستقرة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع.
- حسن، ع. والصعيدي، ع. (2018). التحليل الاقتصادي الكلى (النظرية المتوسطة). الرياض: مكتبة الرشد للنشر.
- داوود، ح. ع. (2010). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- رحومة، ع. م. والصالحي، ع. ع. (2019). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية خلال الفترة 2000م-2018م. مجلة الجامعي، (30).
- رزق، ع. (2010). إدارة الأزمات المالية العالمية. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع والطباعة.
- رزق، ع. والحجار، ب. (2010). الاقتصاد الكلي. بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر والطباعة والتوزيع.
- سليمان، م. ع. (2003). علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. القاهرة: دار غريب للطباعة والتوزيع والنشر.
- سويح، ج. وبن ثابت، ع. (2020). دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة. 1990م-2016م. مجلة البشائر الاقتصادية، 6(2).
- شرقرق، س. قحام، و. وصيد، ف. (2020). دراسة قياسية لأثر معدل البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ. المجلة الجزائرية للعلوم، 31(2).

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

- شطي، و. ع. والمطيري، م. م. ح. (2022). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية خلال الفترة 1999م-2020م. المجلة العربية للنشر العلمي، (48).
- شهيناز، ط. س. (2016). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1990م-2012م. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 3(2).
- طه، ر. ش. (2021). التضخم: أسبابه آثاره، وسبل معالجته (سلسلة كتب تعريفية، العدد 18). صندوق النقد العربي.
- عبد الباسط، ف. وكوثر، ع. أ. (2022). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990م-2020م. دراسة ماجستير اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
- عبد الباسط، و. ع. (2016). إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 2013. رسالة ماجستير. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة أمحمد بوقرة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
- عبد الحميد، أ. س. ع. (2023). محددات انخفاض معدل البطالة في الصين بالإشارة إلى الدول العربية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 37(1).
- عبد المجيد، م. س. والحيطي، م. ع. (2023). التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية دراسة للحالة المصرية. المجلة العلمية بكلية الآداب. (52).
- عبدربه، ر. م. (2013). الاقتصاد السياسي. عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع والطباعة.
- غازي، س. أ. غ. ع. (2022). تقدير محددات النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي. المجال العلمية للبحوث التجارية، 44(1).
- فارس، ن. س. (2019)، العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجة). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 17(61).
- كميل، ح. وحازم، ب. (2000). من النمو والتنمية الى العولمة واللغات. بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب للنشر والتوزيع والطباعة.
- مالكي، ع. (2021). دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفق قانون Okun في الجزائر. مجلة آفاق علمية، 13(1).

International Journal for Scientific Research
IJSR, London, UK
Vol. (3), No. (1)
IJSR
January 2024
المجلة الدولية للبحوث العلمية
E-ISSN 2755-3418
الإصدار (3)، العدد (1)

- نجاة، ب. ومبروكة، ن. (2019). أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 2003م-2017م، دراسة ماجستير علوم اقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر.
- نجاح، ع. ب. (2018). البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية-دراسة ميدانية أجريت بولاية قالمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 45-قالمة، الجزائر.
- نجيب، ص. م. (2016). دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980م-2014م. دراسة ماجستير اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

المراجع الأجنبية

- Bashir, D. (2022). The impact of inflation on economic growth in Nigeria. International Journal of Accounting and Finance Studies, 5(2).
- Goodwin, N., Harris, J., Nelson, J., Roach, B. & Torras, M. (2020). Principles of Economics in Context. Routledge, USA.
- Sequeira, T. N. (2021). Inflation, economic growth and education expenditure. Economic Modelling, (99).
- Umoru, D. & Anyiwe, M. A. (2013). Dynamics of inflation and unemployment in a vector error correction model. Journal of Research on Humanities and Social Sciences, 3(3), pp: 20-30.
- Van, D. D. (2020). Money supply and inflation impact on economic growth. Journal of Financial Economic Policy, 12(1).
- Wang, G., Sharma, P., Jain, V., Shukla, A., Shahzad, S. M., Tabash, M. I. & Chawla, C. (2022). The relationship among oil prices volatility, inflation rate, and sustainable economic growth: Evidence from top oil importer and exporter countries. Resources Policy (77).